الأمم المتحدة

A/C.3/72/SR.20

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
6 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد غونارسون . . . . . (آيسلندا)

المحتويات

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18223 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ٧٢ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/٧٢/٤٠) و (A/C.٣/٧٢/٩) (*تابع*)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (A/72/127 و A/72/128 و A/72/131 و A/72/132 و A/72/133 و A/72/135 و A/72/137 و A/72/139 و A/72/140 و A/72/153 و A/72/155 و A/72/162 و A/72/163 و A/72/164 و A/72/165 و A/72/170 و A/72/171 و A/72/172 و A/72/173 و A/72/187 و A/72/188 و A/72/201 و A/72/202 و A/72/219 و A/72/230 و A/72/256 و A/72/260 و A/72/277 و A/72/280 و A/72/284 و A/72/289 و A/72/290 و A/72/316 و A/72/335 و A/72/350 و A/72/351 و A/72/365 و A/72/370 و A/72/381 و A/72/495 و A/72/496 و A/72/502 و A/72/518 و A/72/523)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (A/72/279 و A/72/281 و A/72/322 و A/72/382 و A/72/394 و A/72/493 و A/72/498 و A/C.3/72/2-S/2017/798 و A/C.3/72/3- و A/C.3/72/4-S/2017/800 و S/2017/799 و A/C.3/72/5-S/2017/816 و A/C.3/72/6- و A/C.3/72/7-S/2017/818 و S/2017/817 و A/C.3/72/8-S/2017/819 و A/C.3/72/10- و S/2017/852 و A/C.3/72/11)

١ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال، في معرض الإشارة إلى تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/34/3)، والذي يغطي الفترة الممتدة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إن بيانه الشفوي يكمل ذلك التقرير بوصف للأنشطة حتى نهاية تموز/يوليه ٢٠١٧ وما بعد ذلك التاريخ.

٢ - وأضاف قائلاً إنه، في سياق الاضطراب المتزايد، يشعر بالفخر لأن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أحدثت أثراً حقيقياً في العديد من البلدان بمساعدة السلطات الوطنية والمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني على صون كرامة الإنسان وحقوقه.

٣ - واستطرد قائلاً إن مكتب المفوضية القطري في كمبوديا هو أقدم وجود ميداني لها، وإن عمله على مر السنين أثبت إمكانية بناء الثقة مع الشركاء بعد أعمال رصد متعمقة من خلال التعاون التقني المحدد الهدف والمثبتة جدواه. وإن المشاريع التي بدأ تنفيذها مع الشركاء في عام ٢٠٠٨ بهدف تحسين البنية التحتية الأساسية في عدد من السجون قد تحولت إلى دعم مبادرات أوسع نطاقاً لإصلاح السجون أسهمت بدورها في إقامة حوار أوسع نطاقاً بشأن سياسات العدالة الجنائية وسيادة القانون.

٤ - واستأنف قائلاً إن المفوضية تقدم العون حالياً للسلطات في كمبوديا من أجل توسيع قاعدة بيانات القضايا الجنائية بما يكفل تغطية البلد برمته بحلول عام ٢٠١٩، ومن ثم تيسير إدارة القضايا أمام المحاكم وبين السجون والمحاكم. وتقوم المفوضية أيضاً بتدريب القضاة والمحامين في مجال قانون حقوق الإنسان، إذ تقدم إسهامات موضوعية من أجل تحسين ظروف الاحتجاز في المدى الطويل بسبل منها مناصرة الجهود الرامية إلى الحد من الاحتجاز السابق للمحاكمة، وتقدم المساعدة التقنية اللازمة لوضع سياسات المساعدة القانونية وتقليص قائمة الأسرى اذين تنتظر قضاياهم استئنافها. وقال إنه لا يزال يأمل أن بالاعتماد على هذه التجربة الكبيرة في التعاون، يمكن أن تتم معالجة الشواغل المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية في كمبوديا في الفترة السابقة لانتخابات عام ٢٠١٨ وما بعدها.

٥ - وأردف قائلاً إن مكتب المفوضية الإقليمي في أمريكا الوسطى قد اعتبر عمليات القتل المتصلة بنوع الجنس في بنما والسلفادور مسألة ذات أولوية في عام ٢٠١٠. وبحلول العام التالي، وبمساعدة القضاة والمدعين العامين والمحامين والشرطة والأطباء الشرعيين والضحايا والمجتمع المدني، وضعت المفوضية بروتوكولا محددا للتحقيق في جرائم قتل الإناث في السلفادور. وبناء على الفائدة المتوخاة من هذا البروتوكول، أطلق المكتب الإقليمي عملية تشاور على نطاق المنطقة، وأيدت المفوضية، ومعها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وضع بروتوكول نموذجي للتحقيق في حالات قتل النساء ذات الصلة بنوع الجنس. وقد اعتمد موظفو العدالة هذا البروتوكول النموذجي على نطاق واسع يشمل جميع أنحاء المنطقة، وأدرجوه في برامج

التدريب في العديد من البلدان، ومنها الأرجنتين وبنما والسلفادور وكوستاريكا. وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظمت المفوضية في الآونة الأخيرة كذلك تدريباً افتراضياً على البروتوكول النموذجي، حيث عُقدت أول دورة بالاتصال الحاسوبي المباشر في الأرجنتين في آذار/مارس ٢٠١٧، ويجري انعقاد دورة ثانية لما عدده ٢٢٠ من الموظفين العموميين في أمريكا الوسطى.

٦ - وقال إن مكتبه شارك بشكل مكثف في تعزيز النُّهج القائمة على حقوق الإنسان إزاء الهجرة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية، واضطلع بدور رائد في دعم المفاوضات التاريخية بشأن وضع اتفاق عالمي عن الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وبمشاركة وكالات الأمم المتحدة الأخرى، حددت المفوضية مبادئ توجيهية ومجموعة من الممارسات الجيدة لمساعدة الدول والجهات المعنية الأخرى على القيام بمزيد من الفعالية وعلى النحو المناسب بتلبية احتياجات الضعفاء المتنقلين غير القادرين على الاستفادة من معايير المطبقة على اللاجئين، وإن كان من الضروري حماية حقوقهم مع ذلك.

٧ - وأضاف قائلاً إن مكتبه أوفد بعثات للرصد إلى مجموعة من المواقع الحدودية ومواقع العبور في أوروبا، منها مواقع في إيطاليا وبلغاريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفرنسا واليونان، وذلك من أجل تقييم احتياجات المهاجرين المتعلقة بحماية حقوق الإنسان على أساس المبادئ والتوجيهات الموصى بها المتعلقة بحقوق الإنسان على الحدود الدولية، التي وضعها مكتبه في عام ٢٠١٤. ولا يزال المكتب الإقليمي لأوروبا يقدم المساعدة التقنية إلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بهدف زيادة إدماج حقوق الإنسان في إجراءاتهم الداخلية والخارجية، بما في ذلك في إطار استعراض منتصف المدة الذي أجراه الاتحاد الأوروبي مؤخرا للخطة الأوروبية بشأن الهجرة. وقد ركزت الأعمال الأخرى التي تم القيام بها في الآونة الأخيرة على ضمان احترام مراعاة الأصول القانونية والمعايير الدولية الأخرى في إجراءات العودة. وقدمت المفوضية التدريب للمستجيبين في الخطوط الأمامية والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الجوانب المتخصصة والعملية لقانون حقوق الإنسان، وشمل ذلك تدريب أفراد القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين ومسألة حقوق الإنسان أثناء إنفاذ القانون.

٨ - ومضى قائلا إن مكتبه يعمل أيضاً عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة والسلطات الوطنية في جميع المناطق الأخرى على إدماج حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع برامجها. وقبل أسبوع فحسب، أنجزت المفوضية مهمة تقييم احتياجات المهاجرين فيما يتعلق بالحماية في كل من السلفادور وغواتيمالا والمكسيك وهندوراس. وفي تونس، ساعدت المفوضية في تنظيم مشاورة وطنية لتقييم مؤشرات قياس مدى احترام حقوق المهاجرين في الصحة والتعليم والعمل اللائق. وبالاشتراك مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نشرت المفوضية في الآونة الأخيرة تقريرا عن التجاوزات والانتهاكات المروعة التي يعاني منها المهاجرون في ليبيا - والتي ناقشتها مع السلطات في طرابلس في الأسبوع الماضي - باعتبارها خط أساس لتوجيه السياسات والممارسات. وأوفدت المفوضية أيضا بعثة رصد إلى ناورو وقابلت المهاجرين العالقين في كل من ناورو وجزيرة مانوس في بابوا غينيا الجديدة، وما فتئت تبلغ حكومة أستراليا بشواغلها وتوصياتها.

٩ - واستطرد قائلاً إنه قام مرتين في عام ٢٠١٧، استجابة للنزوح الواسع النطاق لطائفة الروهينغيا من ميانمار إلى بنغلاديش، بإرسال أفرقة من الخبراء لإجراء مقابلات مع اللاجئين في بنغلاديش والإبلاغ عن الانتهاكات وتقييم الحالة الراهنة والتحديات المقبلة. ومع أن حكومة ميانمار حالت باستمرار دون وصول جميع المحققين في مجال حقوق الإنسان إلى المنطقة، فإن تقارير المفوضية ظلت تقدم معلومات أساسية وفي الوقت المناسب إلى الدول الأعضاء ومجلس الأمن. وفي غضون ذلك، كانت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان تؤدي مهامها. وعلى المدى الطويل، سيُواصل موظفو المفوضية جهودهم الرامية إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان والسعي للمساءلة عن ارتكابها، وسيُنسقون مع السلطات في بنغلاديش ومع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لكفالة إدماج حقوق الإنسان على النحو الملائم في العمليات الإنسانية الجارية.

١٠ - واستأنف قائلاً إنه أوفد في السنة الماضية فريقاً معنياً بالإبلاغ إلى أنغولا لإجراء مقابلات مع اللاجئين الفارين من الهجمات العنيفة في مقاطعات كاساي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أعقبها قيام مجلس حقوق الإنسان بتكليف فريق جديد من الخبراء الدوليين للتحقيق في الحالة. وبالنظر إلى المظاهرات التي عمت أنحاء جمهورية فنزويلا البوليفارية، وبسبب عدم التمكن من دخول البلد، فقد أنشأ المفوض كذلك فريقا كُلف برصد حالة حقوق الإنسان فيه عن بعد.

١١ - وأردف قائلاً إن الإدماج الكامل للتوصيات المقبولة بشأن حقوق الإنسان في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يحقق فائدة هامة للغاية فيما يتعلق بشواغل حقوق الإنسان ويكفل اتساق المتابعة وأهمية آثارها. ففي ملاوي، أحرز كل من مستشار شؤون حقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري تقدماً في تنفيذ التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء من خلال دعم استعراض وتنقيح مشروع قانون الغذاء والتغذية. وشملت أعمالهما إسداء المشورة التقنية والقانونية، وتقديم الإحاطات لأعضاء البرلمان، وإجراء المشاورات على الصعيد الوطني. وتعكف المفوضية أيضا على مساعدة الحكومة على تنفيذ التشريع التاريخي الذي اعتُمد في الآونة الأخيرة بهدف زيادة فرص حيازة المرأة للأراضي.

١٢ - وقال إن السلام لا يمكن إرساؤه والحفاظ عليه دون حماية حقوق الإنسان، وإن حقوق الإنسان تكتسي أهمية محورية في عمل بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي مالي، في بيئة شديدة التقلب تنطوي على هجمات تشنها جماعات مسلحة عديدة، تكفل شعبة حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إجراء تحقيقات سريعة ومتعمقة في الإفادات الجدية بشأن الانتهاكات، بما فيها انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وترصد أوضاع المحتجزين ذوي الصلة بالنزاع، وتدعم إنشاء آليات فعالة للعدالة الانتقالية، وتسدي المشورة إلى الأطراف في اتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٥. وتركز شعبة حقوق الإنسان أيضا على تشجيع تنفيذ عمليات متناسبة ومحددة الأهداف لمكافحة الإرهاب في امتثال للالتزامات القانونية الدولية ولسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم الأمم المتحدة الدعم إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، وتسدي المشورة إلى السلطات بشأن سبل إنهاء المعاملة التمييزية لطوائف معينة، وهي المعاملة التي أسهمت في نمو التطرف العنيف. ومن أجل دعم التقدم نحو تحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية، سيصدر في الأشهر المقبلة تقرير لحصر الانتهاكات المزعومة التي ارتكبت في مالي في الفترة الواقعة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤.

١٣ - وأضاف قائلاً إن النزاع في الجمهورية العربية السورية ما زال يعد أشد نزاعات الحقبة تدميراً ومأساة ذات أبعاد تاريخية. وفي مواجهة رفض الحكومة السماح بدخول البلد، أنشأت المفوضية فريقا معنيا بسوريا، وهو مكتب قطري افتراضي موجود في كل من بيروت وغازي عنتاب وعمان وجنيف. ويضم هذا المكتب أفرقة للرصد ومستشارين في مجال حقوق الإنسان لدى الأفرقة القطرية للأمم المتحدة والعمليات الإنسانية. وفي عام ٢٠١٧، أيدت المفوضية إنشاء وتفعيل الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وهي هيئة جديدة وفريدة كلفتها الجمعية العامة باستقاء وتجميع وحفظ وتحليل الأدلة على الجرائم المزعوم ارتكابها في الجمهورية العربية السورية بهدف تيسير الإجراءات الجنائية في المستقبل.

١٤ - واستطرد قائلاً إنه يأمل أن يكون قد نجح في وصف نطاق وأهمية الأثر الفعلي للعمل الذي يؤديه زملاؤه في الميدان، ولا سيما في البلدان التي يكون فيها وجود المكاتب الميدانية راسخاً. وبالإضافة إلى الاستفادة من الخبرة في مجال الرصد ومن الإرشادات التي وضعها مكتبه، فإن هذا العمل يستند إلى توصيات آليات حقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل. ومكتبه عازم على بذل كل ما في وسعه لضمان التنفيذ الشامل للتوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك أثناء الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

١٥ - واستأنف قائلاً، فيما يتعلق بعملية تعزيز هيئات المعاهدات، إن الجمعية العامة سبق لها أن أقرت بضرورة تقريب هيئات المعاهدات من الميدان، وإن الزملاء المتخصصين الموفدين إلى المكاتب الإقليمية للمفوضية تمكنوا من مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها. وتتمثل آلية أخرى في الدعم الذي تقدمه المفوضية في إنشاء آليات وطنية لإعداد التقارير والمتابعة، و ستواصل المفوضية العمل مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وغيرها للتأكد من إدماج التوصيات في عملها. وتتيح جهود الأمين العام للإصلاح والتزاماته بالوقاية وبتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة عظيمة لضمان التوقف عن النظر إلى حقوق الإنسان وكأنها أمر ثانوي والاعتراف بها كعامل محوري في نجاح واستدامة التنمية والسلام والأمن.

١٦ - وأردف قائلاً إن مكتب المفوضية في نيويورك قد توسع بشكل طفيف وأخذ يعمل مع الدول الأعضاء والزملاء في الأمم المتحدة للمساعدة على إدخال منظور حقوق الإنسان في ركيزتين أخريين من ركائز المنظمة، وهما ركيزة السلام والأمن وركيزة التنمية. وقد أُحرزَ تقدم كبير في هذا الصدد. ويتولى رئيس مكتب نيويورك المسؤولية أيضا عن تنسيق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق

المنظومة لمواجهة ومنع الأعمال الانتقامية ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع المنظمة. وقد عرض تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع الهام إلى مجلس حقوق الإنسان في الشهر الماضي.

١٧ - واختتم قائلاً إن من الممكن ترجمة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى برامج على أرض الواقع، ولا بد من الاستمرار في ذلك. فسكان العالم ينادون بتحقيق العدالة وتعزيز المساءلة وزيادة الاحترام للحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن الحق في التنمية.

١٨ - **السيد دوكي إسترادا مير** (البرازيل): قال إنه يجب أن تكون لجميع الأفراد إمكانية العيش بكرامة ووفقا لقناعاتهم واختياراتهم الشخصية. وقد سُر وفده أن يرى المفوضية تعزز تركيزها على حقوق المهاجرين وعلى مكافحة كراهية الأجانب. ومن أجل الحفاظ على حقوق جميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم من حيث الهجرة، يجب أن يكون منظور حقوق الإنسان أساس الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. والبرازيل تؤيد أيضا جهود المفوضية الرامية إلى تعزيز المساواة في الحقوق والإنصاف في المعاملة لمجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين على الصعيد العالمي، وإلى حماية الناس من التمييز والعنف على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وخاصة منها حملة ”أحرار ومتساوون“.

١٩ - وقال إن من المؤسف أن العمل الهام الذي قامت به المفوضية فيما يتعلق بالعقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي لم يُذكر في التقرير. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار ٣٠/٣٥ المتعلق بالنظر في إعداد مشروع إعلان بشأن تعزيز حقوق الإنسان للمنحدرين من أصل أفريقي واحترامها على نحو تام. ومع اقتراب موعد استعراض منتصف المدة لتنفيذ العقد الدولي، فمن المهم مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق نتائج ملموسة.

٢٠ - **السيد ياو** شاوجون (الصين): قال إنه ينبغي للمفوضية أن تتقيد تقيدا صارما بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن تحترم سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية وتمتنع عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتتجنب الإدلاء بتعليقات غير مسؤولة أو التصرف خارج نطاق ولايتها. وينبغي لها أيضا أن تحترم الاختلافات في مراحل التنمية وفي التقاليد التاريخية والثقافية احتراما كاملا، وينبغي لها أن تعزز التعاون الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان على أساس المساواة والاحترام المتبادل. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، لأنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمفوضية أن تتجنب تسييس حقوق الإنسان، وتتخلى عن ممارسة الضغط علانية، وتحترم الطابع الحكومي الدولي لآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتحافظ عليه. ولا بد من توخي مزيد من الشفافية، وينبغي التماس آراء الدول الأعضاء على نطاق أوسع، وينبغي مراعاة وجهات نظرها على نحو متوازن عند صياغة وتنفيذ ميزانية فترة السنتين وخطة الإدارة.

٢١ - وقال إن الصين تود أن تعرف الإجراءات المحددة التي ستُتخذ لزيادة تمثيل البلدان النامية في ملاك موظفي المفوضية وكيف ستكرس المفوضية مزيدا من الموارد البشرية والمالية للوحدات المسؤولة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

٢٢ - **السيد ربيع** (المغرب): قال إن وفد بلده يرحب بتركيز المفوضية على دعم المهاجرين ومكافحة كراهية الأجانب. ويجب إدماج منظور حقوق الإنسان في المناقشات بشأن الهجرة، لا سيما في صياغة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وسأل عن الكيفية التي يمكن بها للمفوضية أن تسهم في تلك العملية، وتساءل كيف تتوخى المفوضية حماية المهاجرين وحقوقهم في الاتفاق العالمي. وقال إن وفد بلده يود أيضا أن يحصل على مزيد من المعلومات المتعلقة بمبادرة أصحاب المصلحة المتعددين التي أطلقتها المفوضية لوضع المبادئ والتوجيهات بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة.

٢٣ - وأضاف إن المغرب يعرب عن تقديره الكبير لالتزام المفوض السامي بمساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية وعلى تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يشجع المفوضية على استكشاف سبل جديدة للتعاون الثلاثي بشأن المساعدة التقنية الذي يشمل المفوضية والدول التي طلبت المساعدة والبلدان المعروفة بممارساتها الجيدة.

٢٤ - وأشار إلى أن الإجراءات الخاصة تشكل أداة مهمة لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي النظر إليها بصورة أكثر إيجابية، لأنها آلية للتعاون وليست آلية للتحقيق، وينبغي أن تتولى الدول زمام المبادرة فيما يتعلق بتوصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وفيما يتعلق بتنفيذ تلك التوصيات. واختتم قائلا إن وفد بلده يتساءل عما يمكن أن تتخذه المفوضية من خطوات في ذلك الصدد.

٢٥ - **السيدة التميمي** (قطر): قالت إن بلدها يتفق مع المفوض السامي بشأن الدور الذي يؤديه تعزيز حقوق الإنسان في مكافحة التطرف العنيف، على النحو المبين في تقرير المفوض السامي إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، وقعت قطر مذكرة تفاهم مع شركة ''صلتك'' القطرية بشأن تدريب الشباب وبناء قدراتهم في إطار استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وقد نفذت قطر سياسات محورها الإنسان من شأنها أن تعزز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأدمجت مبادئ حقوق الإنسان في خططها الإنمائية الوطنية وسياساتها الدولية.

٢٦ - وأضافت إن التدابير الانفرادية التي لا تتقيد بمبادئ القانون الدولي تقوض علاقات حسن الجوار بين البلدان وتنتهك مبدأ حل الخلافات بالوسائل السلمية من خلال الحوار، وتهدد حقوق الإنسان للشعوب المعنية، وتتعارض مع الجهود الدولية الرامية إلى التعاون. وعلى الرغم من الحظر الانفرادي غير القانوني المفروض على قطر، الذي ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، سيواصل البلد مساره فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحرية الصحافة.

٢٧ - **السيدة مورتون** (أستراليا): في ضوء تزايد الهجمات على المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تساءلت عن أفضل طريقة يمكن بها للدول أن تعمل معا من أجل إفساح مجال لمشاركة المجتمع المدني في الحوار بشأن قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك في المقر وعن طريق مجلس حقوق الإنسان.

٢٨ - وقالت إن أستراليا رحبت خلال السنة الماضية بزيارات خمسة من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومثَلت أمام اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأستراليا تشجع جميع البلدان التي لم توجه بعد دعوة مفتوحة للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة على أن تفعل ذلك. وتشير أستراليا إلى عبء العمل غير المسبوق الذي اضطلع به مجلس حقوق الإنسان خلال السنة الماضية، وتعرب عن التزامها بالعمل مع المفوضية والمجتمع الدولي للمساعدة على تعزيز المجلس. وهي ترحب بزيادة أنشطة الدعوة التي تقوم بها المفوضية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، كما تعارض عقوبة الإعدام في جميع الظروف لجميع الناس. وستكون العودة إلى تطبيق تلك العقوبة في بلدان معينة تراجعا كبيرا لحقوق الإنسان وستكون، في بعض الحالات، بمثابة خرق للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢٩ - **السيد غارسيا موريتان** (الأرجنتين): قال إن بلده سيواصل الدفاع بثبات عن استقلال المفوضية وعملها وإنجازاتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم. وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بدعم من المفوضية، أن تواصل إدماج أكثر الفئات تعرضا للتهميش تاريخيا في المجتمع. وما لم يجرِ تمويل مفوضية حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان تمويلاً كافياً يمكن التنبؤ به، لن تستطيع الأمم المتحدة الوفاء بولايتها. وفي إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة، ينبغي مراعاة ركائز المنظمة الثلاث، كما ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق عالم يسوده السلام والنمو ويكفل احترام حقوق الإنسان للجميع احتراما تاما.

٣٠ - وسأل عما إذا كان الإطار القانوني الدولي القائم كافيا لحماية جميع حقوق الإنسان للمسنين وتعزيز تمتعهم بها على نحو فعال، وهم يشكلون أسرع الفئات الاجتماعية نموا في السنوات الثلاثين الماضية.

٣١ - **السيد مازيكس** (لاتفيا): قال إن على مفوضية حقوق الإنسان أن تظل صوتا مستقلا ومستمرا يتكلم دفاعاً عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. إلا أن البلدان التي ارتكبت انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ينبغي ألا تكون أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، فمصداقية المجلس تتقوض عندما يستجيب لبعض أزمات حقوق الإنسان استجابة أسرع من استجابته للبعض الآخر. وسأل عن التغييرات التي يجب إجراؤها ضمن المجلس لتعزيز مصداقيته وفعاليته. ولاتفيا نصير قوي للتعاون بين الدول والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وذلك عن طريق مبادرتها السنوية بتشجيع الدعوات المفتوحة، التي تَضاعف عددها خلال السنوات العشر الماضية. واختتم كلامه قائلا إن توجيه الدعوات المفتوحة خطوة أولى لها أهميتها في تعزيز هذا التعاون، وحث جميع الدول على توجيهها.

٣٢ - **السيدة إيكلس كوري** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعربت عن امتنان وفد بلدها للمفوض السامي لتشديده على ضرورة إصلاح مجلس حقوق الإنسان، وعلى كون أعضاء المجلس في المستقبل عليهم واجب خاص في التمسك بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتعاون مع المجلس تعاونا تاما. فلا مكان في المجلس للدول الضالعة في انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان. ولذلك يشعر وفد بلدها بالقلق إزاء استمرار عضوية بوروندي وجمهورية فنزويلا البوليفارية، في ضوء الحالة المحلية في كل منهما وعدم تعاونهما مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، ويعرب

عن أسفه البالغ لانتخاب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وللمساعدة على استعادة مصداقية المجلس، ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل من أجل إصلاحه إصلاحا مجديا خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

٣٣ - وأضافت إن الولايات المتحدة ترحب باستمرار المفوضية في الاضطلاع بدور قيادي في مكافحة العنف والتمييز ضد الأشخاص الضعفاء من خلال جهود مثل حملة ''أحرار ومتساوون''، وتدين باستمرار تجريم السلوك الجنسي المثلي، لا سيما باستخدام عقوبة الإعدام، التي تشكل إهانة أخلاقية. كما أعربت عن امتنان وفد بلدها للمفوضية على بقائها صوتا لمن لا يمكنهم الكلام في بلدان مثل بورما وسوريا. ومشاركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية، ويجب على الدول الأعضاء أن تكفل إمكانية عمل منظمات المجتمع المدني مع الأمم المتحدة دون خوف من الانتقام. وقالت إنها تود أن تعرف ما ينبغي عمله كي لا يعود بإمكان البلدان التي ارتكبت أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان أن تكون أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وكيف يمكن منع إجراءات الانتقام من المجتمع المدني.

٣٤ - **السيدة كيريانوف كريمينس** (سويسرا): قالت إن سويسرا تشعر بالقلق إزاء النقص المزمن في تمويل المفوضية وما ينجم عنه من أثر سلبي على أنشطتها. فلكي تحقق المفوضية كامل إمكاناتها وتؤدي دورها كما ينبغي في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفي منع نشوب النزاعات، يجب أن تلتزم جميع الدول الأعضاء بتعزيز قاعدتها المالية. ومن ثم، ستواصل سويسرا جهودها في إطار اللجنة الخامسة كي تتلقى ركيزة حقوق الإنسان الموارد اللازمة من الميزانية العادية للاضطلاع بجميع الولايات التي أناطتها بها جميع الدول الأعضاء، وتعزيز الروابط مع ركائز الأمم المتحدة الأخرى. وبدون زيادة الاتساق بين الركائز الثلاث، قد لا تستطيع الأمم المتحدة أن تدعم الدول الأعضاء على النحو الملائم أو أن تحدث أثرا حقيقيا. وفي الأخير، سألت عن الكيفية التي يمكن بها لمجلس حقوق الإنسان أن يضطلع بولايته بوجه أفضل في مجال المنع والعمل المبكر، وعما ينتظره المفوض السامي من الدول في ذلك الصدد.

٣٥ - **السيد تاراندا** (بيلاروس): قال إن بلده يفتخر بتعاونه الطويل الأمد مع المفوضية في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان. وأعرب عن اهتمام بلده بتوسيع نطاق أنشطته المتعلقة بالمشاريع مع المفوضية، ولكن خطواته الاستباقية في ذلك الاتجاه لم تحظ بدعم المفوضية. ويأمل بلده أن يتسنى، في أعقاب زيارة البعثة التقنية التي أوفدتها المفوضية إلى بيلاروس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، تحديد المجالات ذات الأولوية لهذا التعاون على نحو مشترك. ففي الحوار الذي جرى أثناء تلك الزيارة بين خبراء المفوضية وممثلي الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني، أكد جميع المشاركين اهتمامهم الشديد بتلقي أي دعم يمكن أن تقدمه المفوضية إلى بيلاروس في تنفيذ خطة عملها المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الدعم الاستشاري.

٣٦ - وختم بالقول إن مراقبة الحالات القطرية ستكون فعالة وبطلب مباشر من الدول إذا اتسمت بعدم التحيز ولم تكن مفروضة من جانب آليات مسيَّسة، مثل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس.

٣٧ - **السيد راميريز كارينيو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الطابع المطلق والعالمي والتقدمي وغير القابل للتصرف أو التجزئة أو الانتهاك الذي تكتسيه جميع حقوق الإنسان ينعكس في دستور بلده الذي يحظر عقوبة الإعدام والاختفاء القسري والتعذيب والسجن مدى الحياة. وأشار إلى أن الجمعية العامة اعترفت بهذه الحقيقة، ومن ثم انتُخبت جمهورية فنزويلا البوليفارية لعضوية مجلس حقوق الإنسان لفترتين. وأوضح أن حكومته مستعدة للتعاون مع المفوضية وآلياتها شريطة أن تضطلع المفوضية بعملها على نحو يمتثل امتثالاً صارماً للولاية التي حددتها الجمعية العامة، وفقاً لمبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس والشفافية في أساليب عملها، ومن خلال تجنب المعايير المزدوجة. ويشعر وفد بلده بالقلق إزاء الممارسة المتمثلة في إعداد تقارير تستغل موضوع حقوق الإنسان لأغراض سياسية كلما أنشئت ولاية من الولايات. وعلى وجه الخصوص، فإن تقريراً صدر في نهاية آب/أغسطس ٢٠١٧ يفتقر إلى الدقة المنهجية، ويتضمن عدداً من البيانات التي تهدف إلى زعزعة استقرار البلد، ويغفل جرائم خطيرة ارتكبتها جماعات عنيفة، بما في ذلك إضرام النار في أكثر من ٢٠ شخصاً، توفي منهم تسعة أشخاص. فمن غير المعقول ومن دواعي السخرية والاستنكار أن تدّعي الولايات المتحدة أنها المرجع الأخلاقي في مجال حقوق الإنسان، بالنظر إلى أنها تستخدم عقوبة الإعدام والتعذيب، وتقمع سكانها المنحدرين من أصل أفريقي، وتقصف البلدان الأخرى وتغزوها وتزعزع استقرارها، وبالنظر إلى وجود سجن غوانتانامو. وجمهورية فنزويلا البوليفارية مستعدة للتعاون مع المفوضية شريطة أن تتصرف بطريقة متوازنة، كما يتضح من الدعوة التي وجهتها حكومته إلى ثلاثة مقررين لزيارة البلد في الأشهر المقبلة.

٣٨ - **السيد ياريمينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يؤيد بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا ويرحب بالتقرير الموضوعي الأول عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتاً ومدينة سيفاستوبول بأوكرانيا، الذي أعد عملاً بقرار الجمعية العامة ٧١/٢٠٥. ويجب أن يستمر تنفيذ أحكام ذلك القرار. وتساءل عن الخطوات الأخرى التي يمكن اتخاذها لكفالة وصول المراقبين إلى شبه جزيرة القرم وقيام الاتحاد الروسي بتنفيذ التوصيات.

٣٩ - **السيدة أندرييفا** (المملكة المتحدة): قالت إن وفد بلدها يقدر الصلات التي ربطها المفوض السامي بين حقوق الإنسان وخطة الأمين العام الإصلاحية الأوسع نطاقاً والتي تركز على الوقاية. وبلدها يؤيد بقوة جوانب الاستجابة العاجلة والإنذار المبكر في أعمال المفوضية. وتساءلت عن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تزيد مساعدتها للمفوضية، وعما توجد الحاجة إليه علاوة على ذلك على صعيد الأمم المتحدة برمتها من أجل كفالة الاعتراف بحقوق الإنسان باعتبارها عنصراً أساسياً في بناء المجتمعات السلمية والحفاظ عليها.

٤٠ - واستطردت بالقول إن العام الماضي شهد الاحتفال بعدد من أهم مناسبات الذكرى السنوية، منها الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، التي كانت بمثابة تذكير بالتقدم المحرز وبالقدر الذي لا يزال ينبغي القيام به لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة للجميع. والمملكة المتحدة ترحب بالجهود الجارية التي تبذلها المفوضية لدعم التنفيذ الوطني للالتزامات والتوصيات الدولية. كما أن بلدها يحترم ويدعم هيئات رصد المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل بوصفها آليات تساعد الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها. ووفد بلدها يدرك قيمة كون المفوض السامي يستطيع الكلام باستقلال وتوزيع الموارد حسبما يراه مناسبا، ويعتبر استقلالية ونزاهة ولايته أمراً حيوياً. كما يرحب وفد بلدها بجهود المفوض السامي الرامية إلى وضع حقوق الإنسان في صميم استجابات الأمم المتحدة للأزمات العالمية، وإلى رصد الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة والواسعة النطاق والتحقيق فيها، والدفاع عن حقوق أكثر الفئات تهميشاً.

٤١ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لدور المفوضية بوصفها هيئة تعزز وتحمي حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت اليابان من شركاء المفوضية في مجال تنسيق السياسات الثنائية، وقد أجريت مناقشات مكثفة جداً في تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن مسائل من قبيل الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتغير المناخ والشيخوخة والرعاية الصحية.

٤٢ - ثم قال إن الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سيتم في عام ٢٠١٨، واليابان تود أن تواصل إسهامها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. واليابان تؤيد المبادرة الرامية إلى زيادة كفاءة وفعالية مجلس حقوق الإنسان، وهي ملتزمة بأن تسهم إسهاماً إيجابياً في ذلك الإصلاح. وطلب معرفة المزيد عن أفكار المفوض السامي في هذا الصدد، لأن آليات حقوق الإنسان تحتاج إلى تنسيق أفضل لتجنب التداخل وازدواجية الجهود. وطلب أيضا معرفة رأي المفوض السامي في العلاقة بين خطة الإدارة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ وإصلاح الأمم المتحدة الذي اقترحه الأمين العام.

٤٣ - **السيدة مبالا إيينغا** (الكاميرون): قالت إن تعليقات بلدها على إعادة الهيكلة الإقليمية المقترحة للمفوضية ستقدم في اللجنة الخامسة. والكاميرون ترحب بجهود المفوضية الرامية إلى تعزيز القدرة التقنية الوطنية على حماية وتعزيز حقوق الإنسان وإدماجها في التنمية وفي المجال الاقتصادي. وأعربت عن تقدير وفد بلدها لكل ما قام به المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الضروري تقديم الدعم إلى أصحاب المصلحة، بما فيهم المجتمع المدني. وهناك أيضا حاجة إلى زيادة الوعي فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. وختمت بالقول إن وفد بلدها يأسف لحالة انعدام الأمن الناجمة عن أعمال الجماعات الإرهابية في بلدان منطقة حوض بحيرة تشاد.

٤٤ - **السيدة ستينر** (النرويج): قالت إن هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مهارات القيادة التي يتمتع بها المفوض السامي وإلى صوته غير المتحيز. فولاية المفوض السامي تشمل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في الحوار مع الدول، إذ أن الدول تحتاج إلى موارد كافية لسد الثغرات بين أهداف حقوق الإنسان والحقائق على أرض الواقع. غير أن القيود المالية تعني عدم تلبية طلبات كثيرة للحصول على المساعدة. وطلبت إلى المفوض السامي أن يقدم آراءه بشأن كيفية تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وكيفية تنفيذ أحكام حقوق الإنسان الواردة في أهداف التنمية المستدامة.

٤٥ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قبل التطرق إلى الأسئلة التي طرحتها الوفود، قال إنه يود أن يدلي بملاحظتين عامتين. فأولا، لا توجد بلدان تتمتع بسجلات

خالية من العيوب في مجال حقوق الإنسان. وقد أتيحت له فرصة التعليق على سجلات حقوق الإنسان لكل بلد مدرج في قائمة المتكلمين في وقت أو في آخر. وثانياً، فلا يخلو موظفو المفوضية من عيوب، وهم يرتكبون الأخطاء أحياناً، ولكن عندما تُرتكب الأخطاء، يتم الاعتراف بها علناً.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتمثيل الناقص لبعض المناطق الجغرافية والبلدان النامية فيما بين موظفي المفوضية، أوضح أن نتائج سجل أداء إدارة الموارد البشرية، الذي يتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المحددة في الاتفاق الإداري بين المفوضية والأمين العام، تبين أن نسبة ١٨ في المائة من التعيينات الجغرافية في عام ٢٠١٦ كانت من الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلاً ناقصاً. فالتنوع الجغرافي الواسع النطاق أمر مهم، وسيواصل المفوض السامي تشجيع الترشيحات لشغل وظائف المفوضية في إطار نظام اختيار الموظفين والتنقل المنظم. وإضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الموظفات في المفوضية ٥٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. أما المسائل المتعلقة بتعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية، فستكون من المسائل الهامة الشاملة بالنسبة للمفوضية في خطتها الإدارية التنظيمية للسنوات الأربع المقبلة.

٤٧ - واسترسل قائلاً إن المفوضية شاركت بنشاط في متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، وفي عملية صياغة الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية. وتعاونت المفوضية مع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية وغيره من وكالات الأمم المتحدة من أجل اتباع نهج ''شامل للمنظومة'' في تعميم مراعاة حقوق الإنسان للمهاجرين. كما، قادت المفوضية عملية تضم أصحاب مصلحة متعددين وتقوم على حقوق الإنسان من أجل وضع مبادئ وتوجيهات بشأن المهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشة في سياق حركات النزوح الكبيرة و/أو المختلطة. وقد استُمدت مشاريع المبادئ العشرون التي تم التوصل إليها من القانون الدولي لحقوق الإنسان، وينبغي قراءتها بالاقتران مع ورقة غرفة الاجتماعات ذات الصلة التي تحدد مجموعة من مشاريع التوجيهات لكل مبدأ. وستعرض المبادئ على مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين.

٤٨ - وأضاف إن عدم التعاون أو التعاون الانتقائي من جانب الدول التي لها آليات لحقوق الإنسان يشكل مصدر قلق بالغ. فقد أعرب في بيان أدلى به أمام مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه عن جزعه إزاء رفض عدة دول أعضاء منح ممثلي المفوضية أو آليات حقوق الإنسان الأخرى الحق في الوصول. ومع ذلك، كانت هناك بعض التطورات الإيجابية، مثل زيادة الدعوات الدائمة الموجهة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وأعرب عن الأسف لكون بعض الدول التي أصدرت تلك الدعوات لم تحترمها من الناحية العملية، في حين لا تزال دول أخرى ترفض الزيارات.

٤٩ - ومضى يقول إن لا بد من تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وتوسيع شبكات المدافعين عن حقوق الإنسان حتى تتمكن الأمم المتحدة من جمع المعلومات عن تطورات حقوق الإنسان وتحديد علامات الإنذار المبكر. كما تعتبر الجهات الفاعلة في المجتمع المدني جهات شريكة رئيسية في تنفيذ الاستراتيجيات على المستوى القطري فيما يتعلق بالاستجابة للمخاطر أو الانتهاكات، وحين تكون مشاركتها مقيدة، فإن الاستجابات للتهديدات الأمنية والتحديات الإنمائية وغير ذلك من المشاكل تكون استجابات ضعيفة وغير قائمة على المعلومات.

٥٠ - وردا على السؤال المتعلق بحقوق كبار السن، قال إن هناك ثغرات معيارية كبيرة في الصكوك القائمة، وأن المعايير الوطنية ضعيفة أو منعدمة فيما يتعلق بالتمييز على أساس السن، والاستقلالية في صنع القرار، وعدم التعرض لسوء المعاملة والإهمال. ويجري إحراز تقدم هام نحو وضع معايير دولية لحقوق الإنسان لكبار السن في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالشيخوخة الذي أنشأته الجمعية العامة.

٥١ - وانتقل إلى مسألة التغييرات المحتملة في تكوين مجلس حقوق الإنسان أو أعماله الرامية إلى تعزيز مصداقيته، فقال إنه ينبغي مراعاة قرار الجمعية العامة الذي يحكم مسألة العضوية. ودعا الدول الأعضاء التي تتهم المفوضية بالانتقائية إلى تقديم وقائع تثبت ادعاءاتها. والمفوضية تضع المرآة أمام جميع الدول الأعضاء على قدم المساواة.

٥٢ - وشدد على أن استخدام التخويف ضد الأفراد الذين يتعاملون مع الأمم المتحدة بشأن مسائل حقوق الإنسان يشكل مصدر قلق بالغ. فآليات حقوق الإنسان وموظفوها يعتمدون على المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في جمع المعلومات وتكوين نظرة متعمقة عن الأوضاع، وعندما يقوم مسؤولون حكوميون بتخويفهم أو إيذائهم، فإن هؤلاء المسؤولين يهاجمون جانبا أساسيا من جوانب عمل الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بموضوع التدابير الرامية إلى تعزيز سبل منع نشوب النزاعات والإنذار المبكر، قال إن

القدرة على الوصول إلى البلدان تعد أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لعمل المفوضية. فعندما تُمنع المفوضية من الوصول إلى المعلومات بغية التحقق من صحتها أو المجادلة فيها أو قبولها، تتضاءل فرص نزع فتيل الأزمات في مراحلها المبكرة.

٥٣ - وفيما يتعلق باستفسار أوكرانيا بشأن إمكانية الوصول إلى شبه جزيرة القرم، قال إن المفوضية حاولت دون جدوى الوصول إلى المنطقة في عام ٢٠١٤ ومرتين في عام ٢٠١٦. وقال الاتحاد الروسي آنذاك إن بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا لم تكن لديها أي ولاية لزيارة شبه جزيرة القرم لأن شبه الجزيرة في رأيه لم تعد جزءا من أوكرانيا. ولن يكون الاتحاد الروسي على استعداد لقبول بعثة إلى شبه جزيرة القرم إلا بعد الاتفاق مباشرة معه على طرائق عمل تلك البعثة، ودون أي إشارة إلى قرارات الجمعية العامة. أما السلطات الأوكرانية، فهي تؤيد إنشاء مكتب بعثةٍ لرصد حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم وفقا للاتفاق المبرم في تموز/يوليه ٢٠١٤ بين حكومة أوكرانيا والمفوضية.

٥٤ - وختم بالقول إن زملاءه يقدمون مدخلات بشأن مختلف ركائز جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام. ومن شأن الاستعراضات السنوية لخطط الإدارة التنظيمية للمفوضية أن تزيد في تعزيز التكامل بين جهود الإصلاح.

٥٥ - **السيد حسني نجاد بيركوهي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه ينبغي زيادة الاستفادة من دور المفوض السامي في تهيئة أجواء بناءة للنهوض بالحوار والتعاون فيما بين الدول الأعضاء. ويجب تنفيذ أي مبادرة لترشيد أداء المفوضية بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء بطريقة شفافة وعلى أساس الشمولية وعدم التسييس وعدم الانتقائية. وإذا خضع تحسين أداء المفوضية لتوجيهات المصالح السياسية لبلدان أثبتت باستمرار عدم احترامها للقضية النبيلة لحقوق الإنسان، فإن بيئة عمل المفوضية ستصبح أكثر انقساما وتسييسا وستصبح مصداقيتها في خطر.

٥٦ - وفي ضوء الزيادة المقلقة في التنميط العنصري والفصل العنصري والعنصرية وكراهية الأجانب وكراهية الإسلام ومشاعر الحقد والخطاب المعادي للمهاجرين، وذلك كله بمثابة تربة خصبة لارتكاب فظائع جماعية، سأل عن الكيفية التي تقسم بها المفوضية قدراتها في البلدان التي لا يوجد فيها أي حضور قطري للأمم المتحدة.

٥٧ - **السيد وايتلي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): سأل عن كيفية إسهام ما تبذله المفوضية من جهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الخطة الوقائية التي وضعها الأمين العام، وعن كيفية كفالة النهوض بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية جنبا إلى جنب.

٥٨ - وأشار إلى أنه يتعين على جميع الدول أن تدعم عمل المفوض السامي وأن تكفل تمكين مكتبه من الحصول على الموارد الكافية وتزويدها بها لأداء واجباته بفعالية وكفاءة. والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، التي لا تزال أكبر مقدمي التبرعات إلى المفوضية في عام ٢٠١٦، يدعون إلى المضي في توسيع مصادر التبرعات.

٥٩ - **السيدة سوكاتشيفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن على الرغم من التقدم الكبير الذي أحرزته دول عديدة في تعزيز الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، لا تزال هناك تهديدات كثيرة، أخطرها هو تنامي الإرهاب والتطرف. وعوضاً عن العمل المشترك لإيجاد حلول للمشاكل المعلقة، تستخدم بعض الدول وبعض هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة مسألة حقوق الإنسان لتخدم مصالح وأولويات بلدان معينة ولتحقق أهدافا سياسية واقتصادية على الصعيد الدولي.

٦٠ - ثم قالت إن في الآونة الأخيرة، تزايد سوء التفاهم بين المفوض السامي والدول بشأن ولايته وسياساته المتمثلة في توجيه انتقادات تصادمية لا أساس لها واتهامات سياسية متحيزة لا مبرر لها، وكذلك بشأن تحوله الملحوظ نحو الاضطلاع بمهام الرصد ومحاولاته الرامية إلى جعله في نهاية المطاف الحَكم الأعلى في مجال حقوق الإنسان. وإن المفوضية تحاول بصورة متزايدة اكتساب صلاحيات تفوق تلك التي تُمنح تقليديا لهيئات الأمانة العامة، بل إن ذلك يشمل فرض وجهات نظرها وآراءها على هيئات معاهدات حقوق الإنسان.

٦١ - **السيدة رشيد** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال ينتهك القانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فالفقرة ١٧ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٣١ بشأن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، تطلب إلى المفوض السامي إنشاء قاعدة بيانات للمؤسسات التي تشارك في أنشطة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد

بعث المفوض السامي رسائل إلى أكثر من ١٥٠ شركة في إطار عملية التحقق القانوني، مما يتيح لهذه الشركات حق الرد قبل نشر قاعدة البيانات. وسألت عما إذا كانت رسائل قد بُعثت إلى أي منظمات غير ربحية تقوم بأنشطة تجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وسألت أيضاً عما إذا كان المفوض السامي يعتزم عرض قاعدة البيانات على مجلس حقوق الإنسان خلال دورته السابعة والثلاثين.

٦٢ - **السيد سيبيرو أغيلار** (كوبا): قال إن وفد بلده كان يود أن يسمع عن التدابير المتخذة لتجنب تسييس قضايا حقوق الإنسان وتعزيز التعاون والحوار الحقيقيين بشأن هذا الموضوع. فقد طبق المفوض السامي مبادئ ومبادرات لم يتم الاتفاق عليها ولا تزال بانتظار تحليل مفصل من جانب الدول الأعضاء. وأعرب بصفة خاصة عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الأنشطة المذكورة في الفقرتين ٨٦ و ٩٢ من التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان قد نُفذت بولاية حكومية.

٦٣ - واسترسل قائلاً إن المفوض السامي أشار إلى إجراء تغييرات تنظيمية بدافع الرغبة في تقديم دعم أفضل للدول الأعضاء. وقرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٦ ينص على أن التغييرات الهيكلية هي رهن بموافقة الجمعية العامة، ومن ثم ينبغي للمفوض السامي أن يقدم مزيدا من المعلومات عن نطاق ومضمون التغييرات المتوخاة، نظراً للأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه على العلاقات بين المفوضية والدول الأعضاء. وقال إن وفد بلده يود أيضاً أن يعرف ما هي الآثار التي ستحدثها تلك التغييرات على مبدأ أن أنشطة المفوضية يجب أن تتم استجابة لطلب مسبق للتعاون أو المساعدة تتقدم به دولة عضو.

٦٤ - **السيد محمد** (ليبيا): قال إن بلده ممتن للمفوض السامي على زيارته، وأعرب عن أمله في أن تكون هذه الزيارة قد أبرزت أن الأجهزة الأمنية والمؤسسات القانونية في البلد لها حاجة ماسة إلى المساعدة التقنية. وكما يعلم المفوض السامي، فإن شبكات الاتجار بالبشر تنشط في ليبيا، ولا يستطيع البلد بمفرده التصدي لهذه الظاهرة ولا للأسباب الكامنة وراءها. وتواجه ليبيا، وهي من بلدان العبور، مشاكل اقتصادية وأمنية والمساعدة المقدمة لها لا ترقى إلى احتياجاتها، نظرا للتدفق المستمر للمهاجرين. وقد بذلت ليبيا جهودا لتوحيد مؤسساتها وتعزيز قدراتها الوطنية من أجل وضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين، ولكن من الضروري أيضا فهم العوامل التي تدفع الناس إلى مغادرة ديارهم والقيام برحلات تكتنفها المخاطر.

٦٥ - **السيد ميكاييلي** (أذربيجان): قال إن عدد النازحين في العالم، البالغ ٦٥ مليون شخص، هو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية. ومن المؤسف أن مسألة المشردين داخليا، الذين يشكلون ثلثي هذا العدد، لم تحظ بالاهتمام الكافي. فقد اعترف إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين بالحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة لكفالة الحماية والمساعدة لهؤلاء الأشخاص وتفادي تشريدهم. وسأل المفوض السامي عما يعتزم مكتبه القيام به لمعالجة هذه المسألة.

٦٦ - **السيدة فارنغالو** (ليبريا): قالت إن حكومة بلدها وقعت في الآونة الأخيرة اتفاقا مع المفوضية لإنشاء مكتب لحقوق الإنسان في ليبريا في عام ٢٠١٨. وستعمل هذه الوكالة على تعزيز بروتوكولات حقوق الإنسان التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وستساعد ليبريا على تعزيز آليات حقوق الإنسان القائمة فيها.

٦٧ - **السيدة هابتيمريم** (إثيوبيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمساعدة التقنية التي يقدمها المفوض السامي إلى الدول الأعضاء وأعربت عن أملها في أن يستمر ذلك. وقد تلقت إثيوبيا مثل هذه المساعدة وغيرها من أشكال الدعم لصياغة خطة عملها الثانية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتثني إثيوبيا أيضاً على المفوضية لاهتمامها بهذه المسألة في سياق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

٦٨ - واستطردت بالقول إن تقرير المفوض السامي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان ذكر أن المفوضية تحتاج إلى موارد كافية للاضطلاع بولايتها. وسألت عما إذا كانت تلك الولاية قد تأثرت بتخصيص الأموال، وإذا كان الأمر كذلك، ما هي البرامج التي خصصت لها اعتمادات، وما هو أثر ذلك على التنفيذ. وطلبت أيضاً إلى المفوض السامي أن يدلي بوجهة نظره بشأن الثغرات القائمة على الصعيد الدولي فيما يتعلق بحماية المهاجرين، وسألته عن التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه المسألة.

٦٩ - **السيد موسى** (مصر): تحدث باسم المجموعة الأفريقية فقال إن المجموعة لاحظت أن تقرير المفوض السامي المقدم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ يعرض نظرة عامة عن عمل مفوضية حقوق الإنسان في الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وهي فترة انتهت قبل عام تقريبا. وسأل عن السبب في عدم إعداد تقرير مماثل للذي قُدم في الدورة السابقة (A/71/36) لتقديمه في الدورة الحالية.

٧٠ - وفي معرض حديثه بصفته ممثل مصر، قال إن جدول أعمال حقوق الإنسان ينبغي أن يسترشد بمبادئ الشمولية وعدم الانتقائية والحياد والشفافية، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والاجتماعية والدينية بين المجتمعات. فالانقسام والتسييس والمعايير المزدوجة أمور تفسد الثقة وتقوض النهوض بحقوق الإنسان. ولذلك، فإن وفد بلده يعرب عن قلقه إزاء تضمين التقرير مسائل مثل إلغاء عقوبة الإعدام والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وهو ما لا يحظى بتأييد المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

٧١ - **السيد جيورجيو** (إريتريا): أعرب عن امتنان إريتريا للمفوضية على البعثات التي أوفدتها إليها وعن التزام البلد بمواصلة تعزيز شراكته مع المفوضية. فمنطقته لا تزال تشهد تزايد التسييس وازدواج المعايير في معالجة مسائل حقوق الإنسان. وقد تجرأت بلدان معروفة بارتكابها انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وتعتقد أنها فوق اللوم على تقديم مشروع قرار وراءه دوافع سياسية يستهدف بلدا معينا هو بلده، مما يشكل استهزاء بصكوك حقوق الإنسان ويقوض أهداف حقوق الإنسان ويسبب المعاناة لضحايا انتهاكها.

٧٢ - **السيدة علي** (سنغافورة): قالت إن المفوض السامي أشار في عرضه إلى التقرير المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عوضا عن عرض تقرير مقدم إلى الجمعية العامة كما كان الشأن في السنوات الماضية. ووفد بلدها يطلب توضيحات بشأن هذه الممارسة لثلاثة أسباب محددة. فأولا، يبدو أن هناك فجوة في الجدول الزمني للإبلاغ عن أنشطة المفوضية الذي يغطي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى تموز/يوليه ٢٠١٧، وهي الفترة التقليدية التي يغطيها التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. وثانيا، بما أن مجلس حقوق الإنسان هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، يتعين على المفوض السامي أن يقدم تقاريره إلى الجمعية العامة. وثالثا، فإن الجمعية العامة هي هيئة الأمم المتحدة الوحيدة ذات العضوية العالمية. وسألت المفوض السامي عن سبب الانقطاع عن الممارسة السابقة، وعما إذا كانت المفوضية تعتزم مواصلة الممارسة الحالية.

٧٣ - **السيد دجاني** (إندونيسيا): قال إن المفوضية يجب أن تتلقى الدعم السياسي والمالي اللازم لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بطريقة متسقة وفعالة وموضوعية ومستقلة وغير مسيّسة. وينبغي للمفوضية أن تقدم المساعدة التقنية وبناء القدرات باستمرار بناء على طلب البلدان لاستكمال جهودها في تحسين الآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

٧٤ - واستطرد بالقول إن وفد بلده يتطلع إلى معرفة المزيد عن خطة إدارة المفوضية، ولا سيما استراتيجيات وأولويات فترة السنوات الأربع المقبلة والإنجازات المتوقعة.

٧٥ - ثم قال إن الدول تختلف في سياساتها ونهجها وأولوياتها عند التعامل مع الجوانب العديدة لحقوق الإنسان. ولذلك فإن إندونيسيا تأمل في أن يظل الحوار البناء والمشاركة الفعالة جزءا من الجهود الرامية إلى الحفاظ على تقدم حقوق الإنسان.

٧٦ - **السيد قاسم آغا** (الجمهورية العربية السورية): أكد على ضرورة التزام المفوض السامي بالولاية التي أناطتها به الجمعية العامة واحترام سيادة الدول الأعضاء والامتناع عن تسييس حقوق الإنسان، كي لا تصبح ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وينبغي تذكير المفوض السامي بأن الدول الأعضاء اتفقت على أن النظر في قضايا حقوق الإنسان ينبغي أن يتم في جنيف من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٧٧ - وأضاف إن سوريا كانت ترغب في أن يتم رصد كافة الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان التي يرتكبها في سوريا تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم جبهة النصرة، فضلا عن الانتهاكات الإسرائيلية في الجولان السوري، وكانت ترغب أيضا في أن يتم رفع العقوبات الأحادية المفروضة على الشعب السوري. وكان حَريّا بمكتب المفوض السامي أن يتمتع بالحياد والشفافية، وأن يوفد بعثات لتقصي الحقائق، وليس لجان تقنية، لرصد المجازر التي يرتكبها التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية ضد أطفال اليمن. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار المفروض على ميناء الحديدة اليمني يتهدد الشعب اليمني بظروف إنسانية مأساوية ولا بد من رفعه.

٧٨ - **السيد ري** سونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن وفد بلده يأمل في أن تتخذ المفوضية التدابير الكفيلة بمنع تسييس قضايا حقوق الإنسان وتجنب ازدواجية المعايير عند اضطلاعها بعملها. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أُختُطفت ١٢ مواطنة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأُخذن إلى جمهورية كوريا. وعلى الرغم من أن آباء هؤلاء النساء وحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلبوا تدخل الأمانة العامة والمفوض السامي عدة مرات، فإن هذه الحادثة التي تشكل انتهاكا واضحا لحقوق الإنسان وقضية إنسانية لم تتم معالجتها. وقد طلب الآباء معلومات عن حالة بناتهم، ولكنهم لم يتلقوا أي شيء من ذلك. وطلب إلى المفوض السامي أن يوضح التدابير التي سيتخذها مكتبه لحل هذه المشكلة.

٧٩ - **السيد بوديال** (نيبال): قال إن بلده، على الرغم من الوسائل والقدرات المحدودة، يواصل العمل عن كثب مع آليات الإجراءات الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، ويحافظ على سجل جيد في الامتثال لالتزاماته المتعلقة بتقديم التقارير وبتنفيذه للتوصيات والملاحظات الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات. وإذ انتُخبت نيبال لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، فإنها تتطلع إلى العمل على نحو بنّاء مع المفوض السامي في المجلس.

٨٠ - **السيد الحسين** (مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان): قال إن المفوضية تعمل مع البلدان التي لا وجود فيها لأفرقة الأمم المتحدة القطرية انطلاقا من مكاتبها في جنيف أو من مكاتبها الإقليمية، وإن إعادة هيكلة المفوضية على الصعيد الإقليمي تهدف إلى ضمان زيادة التغطية على الصعيد العالمي. وتؤدي المفوضية مهامها أيضا من خلال القيام بأنشطة الرصد عن بعد وبناء القدرات وتنظيم حلقات عمل تدريبية وتقديم التعاون التقني وإيفاد البعثات الزائرة.

٨١ - وأضاف إن أفضل أداة للوقاية هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات ذات الصلة به، وإن استخدام القوانين الدولية لحقوق الإنسان بوصفها إطارا للنهوض بالسلام أمر مفيد في كشف انتهاكات حقوق الإنسان التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات وتحديد سبل تجنب النزاعات العنيفة وإعادة البناء بعد انتهاء الحرب.

٨٢ - وأفاد بأن فيما يتعلق بضمان النهوض بجميع الحقوق بالتزامن، تم في إطار التقرير المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الإنذار المبكر والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضع إرشادات وأدوات للمساعدة على إدماج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملية تحليل حقوق الإنسان. ويجري اختبار تلك الأدوات لمساعدة المفوضية وشركائها على تحليل الحالات مع مراعاة مبدأ عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان، ولتحديد انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى العنف والاضطرابات الاجتماعية والنزاعات، ولتعزيز القدرة على تطوير التحليل ووضع برامج الوقاية وتحديد الاستجابات الفعالة.

٨٣ - وردا على تعليقات الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية، قال إن المفوضية لم تدخر أي جهد في إدانة أعمال الجماعات الإرهابية باستمرار وعلى نحو لا لبس فيه. وتظل الدول الأعضاء نفسها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة الوفاء بالتزاماتها واحترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وستظل الاختلافات في الآراء بين بعض الدول الأعضاء والمفوضية بشأن قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨ قائمة ما دامت المفوضية موجودة. وتؤدي المفوضية دورا هاما بوصفها مرآة إنذارية تنعكس فيها الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء، وإذا لم تكن هي وركيزة حقوق الإنسان موجودتين، لكان العالم في حال أكثر اضطرابا مما هو عليه الآن. ولا تميز المفوضية بين الدول الكبيرة والصغيرة أو الدول القوية والضعيفة، وتتّبع نهجا منصفا في أداء عملها.

٨٤ - وتابع كلامه قائلا إن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يجب أن يسترشد بإعلان الحق في التنمية. وستواصل المفوضية بذل جهودها المتضافرة من أجل تعميم مراعاة الحق في التنمية في أعمال المنظمة وتقديم الدعم الكامل إلى المقرر الخاص والفريق العامل المعني بالحق في التنمية.

٨٥ - ومضى يقول إن مبادرة ''حقوق الإنسان أولا'' هي مبادرة على نطاق المنظومة تدعو إلى إحداث تحول في ثقافة جميع الموظفين وتحديد الالتزام بالمبادئ التي قامت عليها المنظمة، ولا سيما حقوق الإنسان. وتهدف الخطة إلى تعزيز إجراءات الأمم المتحدة الرامية إلى منع ومعالجة الحالات التي تنطوي على خطر وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أو الحالات التي تكون معرضة لتلك الانتهاكات.

٨٦ - وأفاد بأن المفوضية تواصل دعم عمل المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا ومعالجة الشواغل المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمشردين داخليا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإعادة التعمير والتأهيل لفترة ما بعد الحرب والكوارث.

٨٧ - وحث المفوض السامي الدول على اتخاذ إجراءات محددة الأهداف في وضع الاتفاقات العالمية بشأن اللاجئين ومن أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وذلك لمعالجة الثغرات الموجودة في حماية حقوق الإنسان للمهاجرين الذين يعيشون في أوضاع هشة ومجابهة تجريم المهاجرين، والتحرك لإنهاء احتجاز المهاجرين، ومواجهة كراهية الأجانب الموجهة ضد المهاجرين واللاجئين، والشروع في تحول نمطي في تنظيم الهجرة.

٨٨ - وأعرب عن امتنانه لجميع الدول الأعضاء التي ساعدت المفوضية بتقديم مساهمات خارجة عن الميزانية، سواء كانت مخصصة أم لا. فجزء كبير من الأموال المخصصة يُصرَف على تنفيذ أنشطة

صدر بها تكليف ولم تتلقَّ لها المفوضية أي أموال أو لم تكن الأموال التي تلقّتها لها كافية. ويشكل ضمان توفير التمويل الكافي من الميزانية العادية وزيادته الحل الأفضل للحد من اعتماد المفوضية على الأموال الخارجة عن الميزانية.

٨٩ - وأردف قائلا إنه استنادا إلى القرار ١٤١/٤٨، دأبت المفوضية على تقدم تقارير سنوية إلى مجلس حقوق الإنسان، تشمل الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وتقارير سنوية إلى الجمعية العامة، تشمل الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه. وبالنظر إلى أن إعداد تقريرين يشملان فترة متداخلة يتطلب عددا لا يحصى من ساعات عمل الموظفين وموارد غير محدودة، فقد تقرر، على أساس تجريبي، تبسيط العملية في عام ٢٠١٧ بإصدار مذكرة من الأمانة العامة (A/72/36) تشير إلى التقرير السنوي الذي تقدمه المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/34/3). ويكمل البيان الشفوي الذي يدلي به أمام اللجنة الثالثة ذلك التقرير بالإشارة إلى الأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية حتى تموز/يوليه ٢٠١٧. ومن شأن هذا النهج توفير الموارد من حيث الترجمة والاستنساخ دون التضحية بالمعلومات المتاحة للدول الأعضاء. والمفوضية مستعدة للعودة إلى الممارسة السابقة في السنة التالية إذا كانت الدول الأعضاء غير راضية عن الصيغة الجديدة.

٩٠ - واسترسل قائلا إنه على الرغم من أن إعداد خطة الإدارة للسنوات الأربع المقبلة لم ينتهِ بعد، فإن المفوضية شرعت في عملية تخطيط لوضع رؤيتها للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وستكون هذه الخطة مستندة إلى الإطار الاستراتيجي للأمين العام وستسعى إلى كفالة إنفاق مواردها القليلة على المجالات التي يمكن أن يكون لها أثر في حياة الناس. وفي عام ٢٠١٧، عقدت المفوضية مشاورات مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك مع الدول الأعضاء، للاسترشاد بآرائها في اتخاذ قراراتها بشأن البرنامج.

٩١ - وأشار إلى أن انتباهه استُرعي إلى المسألة التي أثارتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في رسالة رسمية أُخذَت بجدية بالغة، وسوف ترد المفوضية في الوقت المناسب.

٩٢ - وردا على السؤال الموجه من دولة فلسطين، قال إن التقرير سيُعدّ بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠